



تقرير عن عمل اللجنة جيم:

العمل المشترك على درء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

8 كانون الأول/ديسمبر 2015، من الساعة 3:00 مساءً إلى الساعة 5:00 مساءً،
و9 كانون الأول/ديسمبر 2015، من الساعة 10:00 صباحاً إلى الساعة 12:00 ظهراً.

الرئيسة: معالي السفيرة نازهاث شامين خان، البعثة الدائمة لفيجي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

المقررتان: السيدة "كولين رابنو"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، والسيدة "شيفون فورين"، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)

موجز

عدم إلقاء الضوء على العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

- لا يزال الضوء لا يُسلط على الضحايا/الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ولا تزال تعترضهم حواجز تحول دون حديثهم عن تجاربهم بسبب ثقافة المحرمات/الوصم/العار والتقاليد في هذا المجال، وانعدام الاستجابة الكافية والمناسبة عند الإبلاغ عن وقوع مثل هذه الحوادث.
- ولقد تطلب الأمر وقتاً طويلاً لتنمية الحس بأن درء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته خلال النزاعات المسلحة والكوارث ينبغي أن يتسما بالطابع الاستباقي وأن تكون لهما الأولوية؛ وقد أحرز بعض التقدم ولكن يتعين زيادة وتيرته.
- ويشكل جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر والمعلومات عن المخاطر والاحتياجات أهمية حاسمة.
- وعلى الرغم من أن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي يتزايد أثناء الكوارث و/أو بعدها، فقليل هو الاعتراف والوعي بذلك وقليل هو العمل الاستباقي في مجال جمع البيانات وتحليلها.

أشكال متداخلة من التمييز

تكون الفئات المعرضة لأكثر من شكل واحد من أشكال التمييز معرضة على نحو خاص للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتتضمن أشكال التمييز التي يمكن أن تتداخل فيما بينها النوع الاجتماعي والعمر (الشباب - ذكوراً وإناثاً) - والمسنين على حد سواء، والوضع من حيث النوع الاجتماعي والانتماء إلى الأقليات. وتحليل عوامل الضعف من أجل تحديد أكثر الفئات تعرضاً للخطر أهمية حاسمة.

وانعدام المساواة بين الجنسين والتمييز بينهما هما ركيزتا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ويتفاقمان في حالات الطوارئ. ولذا، يجب أن تتناول الحلول المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وإدراج الرجال والأولاد كعوامل للتغيير.

خدمات الدعم

من الأهمية بمكان توفير الخدمات الصحية المناسبة والشاملة، بما فيها خدمات الصحة العقلية والصحة

الجنسية والإنجابية وغيرها من خدمات الدعم الأساسية (كالدعم القانوني، وإعادة التأهيل البدني، والدعم الاقتصادي والاجتماعي). ويكمن التحدي في كيفية الإبقاء على المرافق والخدمات مفتوحة ومتاحة دون انقطاع، وتعزيزها فعلياً في حالات الطوارئ.

الأطر القانونية

تكون الأطر القانونية متوفرة فعلياً في كثير من الحالات، ولكن حواجز مؤثرة تظل تعترض تنفيذها. ويجب أن يتواصل التركيز على إذكاء الوعي والتنفيذ.

العروض المقدمة من فريق النقاش

معالي السفيرة نازهاث شامين خان، البعثة الدائمة لفيجي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
عرضت معالي السفيرة خان الموضوع. وأكدت أن أوجه الضعف الخاصة بالنساء والأطفال في أوقات السلم تتفاقم في أثناء الكوارث، ولا سيما بسبب تعرض نظم الدعم للضرر. وأشارت معالي السفيرة أيضاً إلى أهمية الاعتراف بالرجال والأطفال كضحايا/ناجين من العنف الجنسي، ولا سيما بوصفه شكلاً من أشكال التعذيب والإذلال. وشددت على أهمية ضمان تنفيذ الأطر القانونية القائمة، وكسر الحواجز الثقافية والمؤسسية والإقليمية حتى يتسنى للضحايا/الناجين الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ويتمكنوا من الحصول على الرعاية.

معالي السفيرة فيسنا باتيستيك كوس، البعثة الدائمة لكرواتيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
ركزت معالي السفيرة كوس، خلال عرضها، على العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، الذي لا يزال سمة - كثيراً ما يميزها عدم إلقاء الضوء عليها - من سمات العديد من النزاعات، بالرغم من ارتفاع الوعي والتقدم المحرز من خلال قرارات الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والأطر القانونية. وذكرت أن الإدانة لا تزال عملية صعبة. وأعربت معالي السفيرة عن تأييد الحكومة الكرواتية لقرار المؤتمر الدولي بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ثم ركزت على النهج الذي تتبعه كرواتيا لجبر الضرر الواقع على الناجين. وبناء على دراسة جرت لتحسين فهم احتياجات الضحايا/الناجين، أضحت كرواتيا تركز الآن على ثلاثة أشكال من جبر الضرر، هي: برامج إعادة التأهيل (الصحة الجسدية والعقلية والمساعدة القضائية)، والترضية (الاعتراف بوضع الضحية ومحاكمة الجناة)، والتعويض المادي/المالي. وأشارت إلى أن عدم اشتراط الإدانة الجنائية، وتبسيط الإجراءات القانونية شجعا الضحايا/الناجين على الكلام. وسوف تساعد هذه التدابير المجتمع ككل على التعلم وعلى التصالح الفعلي.

الدكتورة مؤمنة كامل، الأمينة العامة للجمعية المصرية للهلال الأحمر

أشارت الدكتورة كامل إلى أن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي يحدث ضد النساء والفتيات والرجال والأولاد (في البلدان الفقيرة والغنية، في أوقات السلم وأوقات النزاع المسلح، وفي حالات الكوارث)، وأنه يتخذ أشكالاً متنوعة. وعرضت التطور الذي مر به الإطار القانوني المصري المتعلق بالعنف الجنسي منذ عام 2011 (توقيع الأحكام على الجناة، وتعويض الضحايا/الناجين)، والذي ساعد على الاعتراف بقضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وأكدت أيضاً تعاون الهلال الأحمر المصري مع الحكومة المصرية (وزارت التعليم والصحة مثلاً)، وعرضت بالتفصيل البرامج/الدورات التدريبية التي تقدمها الجمعية الوطنية حالياً (التدريب على الإسعافات الأولية، والبرامج الخاصة بحالات الطوارئ، وخدمات الإنقاذ)، والتي تتضمن كلها عناصر متصلة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وأكدت الدكتورة كامل أيضاً على أهمية تقييم الأثر وتناول قضايا حماية الطفل.

السيدة سويتا مايبغا، المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة في أفريقيا باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (9 كانون الأول/ديسمبر فقط)

بعد تسليط الضوء في عجالة على العوامل التي تسهم في العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي (كالوضع الاجتماعي المنخفض، والتمييز ضد المرأة في أوقات السلم، وانهيار المؤسسات في أوقات الحرب، وعدم كفاية الإرادة السياسية والعمل السياسي، والفراغ القانوني، وما إلى ذلك)، عرضت السيدة مايبغا قائمة بحلول ملموسة من أجل الدول والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في إطار السؤال الإرشادي 1 أدناه.

أبرز ما جاء في المناقشات

السؤال الإرشادي 1: كيف يمكننا مواصلة تحسين فرص وصول الضحايا/الناجين إلى الخدمات ونوعية هذه الخدمات؟ وكيف يمكننا القيام بمواجهة شاملة، مع استحداث استراتيجيات وقاية فعالة أيضاً بهدف مكافحة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات مثل النزاعات المسلحة والكوارث؟

- تتزايد الأدلة على حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أثناء الأزمات الإنسانية، ولكن ثمة حواجز لا تزال تعترض التحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه. ويوجد انفصال بين التشريعات الموضوعة والتنفيذ العملي.
- لا تزال هناك حاجة إلى كسر الحواجز الهيكلية والمؤسسية والثقافية.
- من المهم تحديد الاحتياجات التي تميز كل من مجموعات الضحايا/الناجين المختلفة (النساء، والفتيات، والأولاد، والرجال من مختلف الأعمار والمشارب).
- لا غنى عن الوقاية لإنهاء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.
- قدمت السيدة مايبغا، المقررة الخاصة، حلولاً ملموسة لاقت صدى عند المشاركين الآخرين: ضمان حصول الضحايا/الناجين على مساعدة قضائية مجانية؛ وتقديم الدعم المالي؛ وتوفير مرافق لاستقبال الضحايا/الناجين وتقديم الرعاية إليهم؛ وإعداد إجراءات قانونية مبسطة مع قوانين للتعويض/الجبر؛ وضمان تمكن المجتمع المدني من تمثيل الضحايا/الناجين أمام المحاكم؛ وتعزيز الأدوار التكميلية والتعاون بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحركة والاتحاد الأفريقي، من خلال خطة عمل مشتركة؛ وإشراك أصحاب النفوذ من الأفراد والمنظمات (كالزعماء التقليديين/الدينيين ووسائل الإعلام المحلية).

السؤال الإرشادي 2: كيف يمكننا النهوض بتسخير تكامل عناصر الحركة والشراكات مع الدول والجهات المعنية الأخرى؟

- أشارت بعض الجمعيات الوطنية والدول إلى أهمية تحسين التنسيق والتعاون داخل الحركة وفيما بين الحركة والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية.
- جرى الترحيب والإشادة بالدراسة التي أجراها الاتحاد الدولي مؤخراً بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث.
- أفادت جمعيتنا الصليب الأحمر الكندية والكينية عن بعض الممارسات الجيدة، وشجعتا الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية الأخرى على تبادل الممارسات الجيدة داخل الحركة ومع الدول.

السؤال الإرشادي 3: كيف يمكننا ضمان النهوض بتنفيذ الأطر القانونية الدولية القائمة التي تحظر أعمال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بطرق منها، على سبيل المثال، تعزيز الأطر القانونية الداخلية؟

- توجد وفرة في المعاهدات الدولية والأطر القانونية المحلية، ولكن التحديات تكمن في التنفيذ؛ ومن المهم ألا يكتفي المجتمع الدولي بمجرد الكلام عن هذه القضية.
- أفادت البعثة الإيطالية عن تجربتها في إدراج منظور مراعي للنوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وفي الدورات التدريبية في القانون الدولي الإنساني المقدمة إلى قوات حفظ السلام والبعثات العسكرية الوطنية.
- وسلطت جمعية الصليب الأحمر الكيني الضوء على قانون الجرائم الجنسية المعتمد في الأونة الأخيرة، الذي من المفترض أن يساعد في درء العنف الجنسي في كينيا؛ وعلى "المكاتب المعنية بالنوع الاجتماعي" التابعة للجمعية وتلك الموجودة في مخافر الشرطة لمساعدة الضحايا/الناجين؛ وعلى التدريب المقدم إلى القائمين على إنفاذ القانون بدعم من اللجنة الدولية.
- وعرضت السفارة الكرواتيّة رسمياً تقديم الدعم إلى الدول الأخرى التي تبدي استعدادها لتطوير أطرها القانونية الداخلية على أساس تشريع كرواتيا الجديد المتعلق بالعنف الجنسي.

استنتاجات وتوصيات

- من المهم زيادة إلقاء الضوء على حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي مع احترام مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" في الوقت نفسه.
- لما كان انعدام المساواة والتمييز بين الجنسين من الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، فينبغي أن تكون جميع المبادرات الهادفة إلى درئه ومواجهته قائمة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- يجب تمكين الضحايا/الناجين من الحصول على الرعاية (الرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي) في جميع الأوقات، وأن يكونوا على علم بحقوقهم حتى يُقدّموا على الانتصاف لأنفسهم.
- ينبغي تعزيز أنشطة الوقاية، بطرق منها تحسين فرص الوصول إلى منظومة العدالة من أجل ردع الجناة ووضع نظم قانونية شاملة لتمكين الضحايا/الناجين من الإبلاغ والحصول على تعويض.
- يجب إعداد دورات للتثقيف والتوعية والتدريب تستهدف الشباب، والسلطات، والسلطات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث، والقوات المسلحة وقوات الأمن، والمجتمعات المحلية، أو تعزيز القائم منها إذا كانت موجودة أصلاً.
- ينبغي قدر المستطاع تعميم درء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته من خلال منتديات متعددة، التماساً لأوجه التأزر والتكامل وسعيًا إلى تحطيم المحرمات.
- ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى العالمي (بين الجهات الفاعلة المتنفة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والدول، والحركة) بصورة منتظمة.
- أيد العديد من المشاركين المبادرة التي أطلقتها المملكة المتحدة في عام 2013 - نداء العمل من أجل حماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (الذي أصبح يسمى الآن نداء العمل المتعلق بالحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ) - وأوصوا بزيادة الحشد والالتزام بخطط عمله وأهدافه.
- أيد العديد منهم أيضاً قرار المؤتمر الدولي، والتعهدات، واللجنة، وشجعوا الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على مواصلة عملهما بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة.